جدلية العلاقة بين الدولة والسلطة السياسية (دراسة في فلسفة السياسة)

د. نجاح محمد صالح

قسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة عمر المختار

الملخص

تناولت هذه الدراسة مفهوم الدولة وغايتها ومشروعية قيامها وعلاقتها بالسلطة السياسية، من خلال طرح فلسفي يعرض أهم آراء الفلاسفة والنظريات الفلسفية فيما يخص موضوع الدولة وعلاقتها بمفهوم السلطة السياسية.

Abstract

This study explored the concept of the state, its purpose, the legitimacy of its establishment, and its relationship with political power. It presented a philosophical discourse examining the most prominent views of philosophers and philosophical theories concerning the subject of the state and its connection to the concept of political power.

مقدمة:

تعتبر السياسة آلية من اليات تنظيم المجتمعات الانسانية بشكل يحفظ الاستقرار والامن وفق نظام يسمح بتدبير عقلاني لشؤون العامة على اختلافها من خلال اجهزة سياسية، ابرزها جهاز الدولة الذي يعتبر وسيلة للتدبير وتنظيم الشأن العام عبر مجموعة من الآليات والمؤسسات الادارية والقانونية والسياسية والاقتصادية التي تتطابق مع متطلبات المجتمع، وقد اختلفت الآراء ووجهات

النظر الفلسفية وتباينت حول ماهية الدولة والمشروعية التي استندت عليها والغاية من وجودها، وعلى الرغم ما يبدو من اختلاف قد يصل الى حد التناقض الا ان التصورات التي تناولت الموضوع تجد بعض تبريراتها في مرجعيتها الفكرية وخلفياتها السياسية وحتى معطيات الواقع الذي عبرت عنه، لذا يطرح الفكر السياسي جدلا واسعا حول قضايا الدولة ومفهومها وبداياتها السياسية والفكرية باعتبارها مؤسسة كبرى حامية للأفراد والجماعات مهيمنة على المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لقد وقع اختيار في هذه الدراسة على مفهوم الدولة من الناحية الفلسفية باعتبار ان الفلسفة لها تأثيرها في المجتمع البشري عامة وفي بلورة المفاهيم والافكار السياسية خاصة، تهدف هذه الدراسة الى اظهار الجهود والاسهامات الفلسفية في مجال الفكر السياسي فيما يتعلق بمفهوم الدولة وايضاح اوجه الاختلاف والاتفاق الفكري حول مشروعية الدولة والسلطة السياسية والغاية من وجودها وطبيعة السلطة السياسية، أثارت هذه الدراسة عدة تساؤلات تتعلق بمدى اسهام الفلسفة في مجال الفكر السياسي خاصة حول ماهية الدولة؟ والاسس التي اعتمدت عليها في دعم مشروعيتها؟ وما مصدر هذه المشروعية؟ وما الغاية من الدولة؟ وما هي طبيعة السلطة السياسية في الدولة؟

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي وتنقسم من خلال تقسيم هذه الدراسة الى عدة محاور رئيسية:

1- مفهوم الدولة.

2- النظريات الفلسفية المفسرة لنشأة الدولة.

3-مشروعية الدولة وغايتها.

4-طبيعة السلطة السياسية.

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي وصول الى خاتمة تعرض اهم النتائج التي توصلت اليها.

أولا: مفهوم الدولة State:

1.**الدولة لغة:** هي اسم الشيء الذي يتداول والدولة الفعل والانتقال[1]

2.**الدولة اصطلاحاً:** مجموعة من الافراد يعيشون على وجه الاستقرار، ويمارسون نشاطهم على اقليم جغرافي معين ويخضعون لتنظيم قانوني محدد[2] فالدولة وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة امة مستقرة على اقليم محدد وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها، فهي تنظيم سياسي يكفل حماية القانون وتأمين النظام لجماعة من الناس تعيش على ارض معينة بصفة دائمة[3]

فالدولة مجتمع منظم له حكومة مستقلة.

ولهذا فإن لمصطلح الدولة معنيين هما: معنى عام جماعة كبيرة من الناس تسكن ارض معينة بصفة دائمة، يجمعها نظام سياسي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال، اما المعنى

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج2، دون ت، ص4156
(2) محمد مختار جمعة، العلوم السياسية وقضايا السياسة والمجتمع، ط4، 2004 ص46
(3) عبد المنعم حنفي، المعجم الفلسفي ، الدار الشرقية، القاهرة ، 1995، ص123

الخاص فهي عبارة عن مجموعة من الاجهزة والمؤسسات التي تمارس الحكم في بلد ما تضمن أمن وأمان الرعايا ضد الاخطار الداخلية والخارجية وكثير ما يتم الخلط بين الدولة والحكومة اي السلطة السياسية التي تعتبر ركن اركان الدولة والتي تعطي الطابع المميز لها بأن يكون جمهورية او ملكية او ديمقراطية من حيث شكل نظام الحكم، في حين الدولة تعتبر اوسع من نظام الحكم الذي يعتبر جزء من الدولة ووسيلتها التي تفرض من خلالها سلطتها.

إن الدولة هي الذروة التي تتوج البنيان الاجتماعي الحديث وتكمن طبيعتها التي تنفرد بها في سيادتها على جميع التجمعات الاخرى، فهي تضم مفاهيم سياسية وادارية وعقلية وقانونية واجتماعية وثقافية عامة[4].

ثانيا: النظريات المفسرة لنشأة الدولة:

تنطلق النظريات التي ظهرت في تفسير اصل نشأة الدولة كلها من البحث في اصل السلطة السياسية وهي بمثابة مصدرا اساسي لتكوين الافراد من الناحية السياسية للوصول الى نتيجة محكومة تساعدهم في تحليل الممكنات المستعملة سياسيا، وعلى هذا الاساس تعددت النظريات التي تحاول اعطي تبرير لنشأة الدولة وهي كالاتي:

[4] احمد عبد الحفيظ، الدولة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، بدون ت، ص13.

1-النظريات التي تعتبر الدولة ظاهرة قوة

إن النظريات التي تفسر الدولة بأنها ظاهرة قوة ترتكز جميعا على فكرة اساسية، وهي ان السلطة السياسية تعبر قبل كل شيء عن ظاهرة قوة والاكراه وتكون دائما في صورة من يستطيع فرق سيطرته على الاخرين، وان جوهر الدولة يكمن في الاكراه الذي يظهر بأشكال مختلفة[5] فالقوة المادية عند الماركسية اساس قيام الدولة.

2-النظرية الثيوقراطية Theocratic theory:

الحاكم وفق لهذه النظرية يستمد سلطته من الاله فهو يسمو على المحكومين، وارادته فوق ارادتهم ولا مجال لمساءلته[6] بل يجب الخضوع له وطاعته وفق نظرية العناية الإلهية التي وجدت في اوروبا في العصور الوسطى على اعتبار ان الحاكم هو ظل الله على الارض، وتنقسم هذه النظرية الى نظرية العناية الالهية المباشرة، ونظرية العناية الالهية الغير مباشرة والتي جاءت نتيجة لحركة الاصلاح الديني في اوروبا.

3- نظرية التطور التاريخي أو الطبيعي

The theory of historical or natural evolution:

تعرف باسم النظرية التطورية المفسرة لنشأة الدولة حيث ترجع اصلا نشأة الدولة الى عوامل متعددة اقتصادية ومادية واجتماعية ودينية وثقافية حيث ساهمت هذه العوامل مجتمعة في نشأة

(5) عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، ط2، بيروت دار النضال للطباعة، والنشر والتوزيع 1989، ص 187.
(6) سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية، ديوان مطبوعة، الجزائر، 2013، ط12، ص20.

الدولة وتطورها عبر التاريخ[7] منها نظرية الاسرة التي ترجع اصل نشأة الدولة الى الاسرة فهي الخلية الاولى للمجتمع ثم اصبحت عشيرة ثم القبيلة ثم اجتمعت القبائل فوق رقعة معينة مكونة المدينة ومن اتحاد عدة مدن تكونت الدولة. اتحاد عدة مدن تكونت الدولة، وقد اخذ ارسطو بنظرية التطور العائلي كأصل لنشأة الدولة[8].

4-نظرية العقد الاجتماعي Social Contract theory:

العقد الاجتماعي هو عبارة عن فكرة تؤمن بأن الدولة مؤسسة انسانية ارادية أتت نتيجة لاتفاق بين الافراد، اي بين الشعب من ناحية والهيئة الحاكمة من ناحية أخرى[9] هذا الاتفاق جاء على صورة عقد اجتماعي يهدف الى تخلي الناس عن حالة الفوضى، وذلك بتكوينهم مجتمع منظم يسوده الامن والسلام، فالدولة ليست مؤسسة آلية وان الانسان قبل وجودها حيث هذه النظرية، كان يعيش حالة من الفوضى حيث لا وجود لقوانين مدنية منظمة[10] وهي مؤسسات انسانية غرضها الاساسي الذي قامت من اجله هو تحقيق مصالح الجماعة والمجتمع وتنظيم شؤونها بحيث تنتهي الفوضى ويزول الصراع، حيث يسود القانون بتأسيس الدولة.

(7) مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط1، ليبيا دار الكتب الوطنية، 2007، ص29.
(8) فضل اسماعيل محمد، الاصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، ط1، مصر، بستان المعرفة، 2001، ص9-10
(9) مصطفى هيثم، موسوعة علم السياسة، دار الجماهيرية، 1405م، ص227
(10) عبد الوهاب الكيالي، كامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1994، ص387

ثالثا: مشروعية الدولة وغاياتها:

الانسان كائن اجتماعي يعيش داخل جماعات يتبادل مع افرادها المنافع والخيرات. المشروعية أي الحق الذي تتمتع به الدولة في ممارستها للسلطة، التي تجعل جماعة من البشر تقبل بالممارسة السياسية لسلطة الدولة، وقد اختلف الفلاسفة في تبريرهم لهذه المشروعية استند على اسس ومبررات فلسفية ومن بين هؤلاء الفلاسفة:

1- **أفلاطون Plato (427 – 347 ق.م)** : يرى أنها نتيجة للحاجات البشرية التي لا يمكن اشباعها الا بتعاون الافراد مع بعضهم البعض، اذ لا يوجد انسان كامل بمعنى انه لا يوجد انسان يستطيع ان ينتج جميع احتياجاته الضرورية بمفرده، ومن هنا يرى ان نشأة الدولة مصطنعة[11] واوجد فيها تقسيم طبقي راجع الى تقسيم النفس البشرية ومراتب الوجود بشكل عام، حيث يرى ان النفس البشرية تنقسم الى ثلاث اقسام هي النفس العاقلة والنفس الغضبية والنفس الشهوانية، والحال نفسه في مراتب الوجود وهي الاخرى تنقسم عنده الى ثلاث اقسام هي: وجود المثل، وجود التصور الصحيح ووجود عالم الحس[12]، لقد اشترط بحسب تقسيمه الطبقي الذي اقره في دولته هذه مبدأ تقسيم العمل الذي يخصص بمقتضاه لكل وظيفة من هو مهيئ لها، حيث توجد ثلاث طبقات تتجسد فيها ثلاث انفس، وثلاث صور من اشكال الوجود، وثلاثة مبادئ من العمل، فالطبقة الاولى هي طبقة الحكام الفلاسفة تكمن وظيفتها

(11) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، مكتبة الهضبة العربية، القاهرة، ط5، بدون ت، ص51
(12) ولترنس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984، ص193

في تدبير شؤون الدولة، والسهر في اخلاص وحكمة في رعاية الصالح العام، وذلك لتمتعها بقوة او ملكة العقل والتي تكون وحدها القادرة على معرفة المثل وادراكها اما الطبقة الثانية المتمثلة في طبقة الجند مهمتها الدفاع عن الدولة خارجيا ضد العدوان وداخليا ضد الدوافع غير العقلانية للطبقة الثالثة اما الطبقة الثالثة هي طبقة عامة الناس ينحصر عملها في التجارة والزراعة[13].

2-اسبينوزا Spinoza (1632 – 1677م):

يعتمد في فكرة نشأة الدولة على تحليله لطبيعة الانسانية، فالإنسان كائن تحكمه الرغبة في الحفاظ على وجوده وضمان استمراره، هذه الرغبة مشتركة بين جميع البشر تجعلهم يدركون ان الفرد داخل المجموعة عنصرا اكثر قوة منه خارجها[14] فالإنسان في حالة الطبيعية في حالة عزلة لن يتخلص منها الا حين يقرر وبشكل ارادي التحالف مع الاخرين لذا لا ينبغي بأن نبحث عن الانسان والمبادئ الطبيعية للدولة في التعاليم العقل ولكن تستنبطها من الطبيعة[15] فالدولة عنده امتداد لجسم اجتماعي وهي تفويض جماعي بناء على تعاقد او اتفاق بموجبه يتنازل الناس عن حقوقهم الى حاكم سواء كان فرد ام هيئة، والدولة لكي تفرض سلطتها وبكيفية ناجحة ينبغي لها ان تكون مؤسسة اجتماعية ان الغاية القصوى من الدولة ليس ارهاب الناس وجعلهم يقعون تحت نير الاخرين، بل هي تحرير الفرد من الخوف بحيث يعيش كل فرد بأمان بقدر الامكان

(13) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص 105
(14) باروخ اسبنوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمه مسن حنفي، الهيئة المصرية 1971م، ص43
(15) المرجع نفسه ص33

اي يحتفظ بقدر المستطاع بحقه الطبيعي في الحياة وفي العمل دون الحاق الضرر بالغير، فليس الغاية من تأسيس الدولة تحويل الكائنات العاقلة الى حيوانات او الات صمة بل ان المقصود فيها هو اتاحت الفرصة لأجسادهم واذهانهم كي تقوم بوظائفها كاملة بأمان تام بحيث يتسنى لهم استخدام عقولهم استخدام حر دون اشهار لسلاح الحقد او الغضب او الخداع بحيث يتعاملون معا دون ظلم او اجحاف فالحرية اذا هي الغاية الحقيقية من قيام الدولة، بشرط ان تنبع سلطة اصدار الفرد من الفرد او الجماعة او هيئة، ونظرا لأنه من المستحيل ان يفكر الناس كلهم ويعبروا عن افكارهم بطريقة واحدة فانهم ما كانوا ليعيشوا في سلام لو لم يتخلى كل فرد عن حقه في ان يسلك وفق ما يمليه عليه القرار الشخصي، وعلى ذلك فإن الحق الوحيد الذي يتخلى عنه الفرد هو ان يسلك كما يشاء وليس حقه في التفكير والحكم وعلى ذلك فإن كل ما يسلك ضد مشيئة السلطة العليا يلحق به الضرر، ولكن المرء يستطيع ان يفكر ويصدر حكمه ومن ثم يستطيع الكلام ايضا بحرية تامة بشرط ان لا تتعدى حدود الكلام وان يعتمد في ذلك على العقل وحده لا على خداع او الغضب والحقد ودون ان يكون في نيته تغيير اي شيء في الدولة بمحض ارادته، فالغاية من الدولة هي صيانة حقوق الافراد وتحقيق الحرية باعتبارها حق طبيعي ينبغي على كل مواطن التمتع بها، فالغاية من وجود الدولة ليست الترهيب او الاستبداد او السيطرة بل وظيفتها الاسمى التي وجدت من اجلها هي تحرير الناس من الخوف والعنف والعيش بأمان فقد وجدت الدولة من اجل تحقيق الخير الاسمى وهو السعادة.

ان الانظمة السياسية هي انظمة وضعها الانسان من اجل تحقيق اهدافه وغاياته هذه الغايات والاهداف تستنبط من الطبيعة الانسانية بدرجة أولى، فالدولة التي تمنح الحريات برعاياها تستطيع ان تكون اكثر اطمئنان على أمنها[16] فالبشرية تود العيش وفق العقل كي تعيش في سلام وهذا اوجب تعاون الافراد فيما بينهم، واصبح الحق الذي يتمتع به كل فرد هو حق اجتماعيا تحققه ارادة المجتمع لا إرادة الأفراد.

3-هوبز Hobba (1588 - 1679م):

نظر الى الدولة ككيان مصطنع اوجده الانسان خدمة لمصالحه، فالدولة لم تنمو نمو طبيعي بل انها انشأت نشأة مصطنعة عن طريق الافراد وهي صنيعة وخادمة لمصالحه[17] فالدولة تستمد مشروعيتها من العقد الاجتماعي الذي يؤمن بأن الدولة مؤسسة انسانية ارادية اتت نتيجة لاتفاق بين الافراد أي بين الشعب من ناحية والهيئة الحاكمة من ناحية اخرى[18] وغايتها تحقيق الامن والسلم، ان نزعة (هوبز) المادية تظهر جليا في نظريته السياسية اذ يذهب الى ان الدولة انما تتألف من ذرات اجتماع بعضها الى بعض فكان في اجتماعها الدولة، كما تتراكم الذرات المادية وتتلاحم فتكون الاجسام، كذلك المجتمع لم يقم الا على اساس من الحركة والمقاومة بين الافراد فقد كان الناس في حالتهم الفطرية الاولى بدون وجود دولة لا يذوقون للسلم طعما ولا ينفكون يتنازعون ويتقاتلون فاتفق الجميع على ان يتنازل كل فرد عن جزء من

(16) ول ديورانت، قصة الفلسفة من افلاطون الى جون ديوى، ترجمة فتح الله محمد، ط6، بيروت، دار المعارف 1988، ص240
(17) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ط4، مصر، دار المعارف،1966، ص51
(18) مصطفى خشيم، موسوعة علم السياسة، دار الجماهيرية، 1425، ص 227

حريته المطلقة لتصبح مقيدة لصالح المجموع، وان يحد من مطالبه، فلا يحاول ان يظفر بكل ما يشتهي، هذا الاجتماع بين الافراد هو اساس التعاقد والقاعدة التي تقوم عليها الدولة[19].

إن نظام هوبز السياسي وخاصة فيما يتعلق بمفهوم الدولة هو نتيجة مباشرة لنظريته المادية، فهو يصور الدولة ألة عظيمة هي كل شيء تسمى (بالتنين الجبار the oreat levithan 1654) لأنها تبتلع في جوفها كل الافراد الذي تتمحى شخصياتهم وارادتهم امام شخصيتها وارادتها[20]، ان غاية مشروعية الدولة عند هوبز، قائمة على طرح لمبرر كلاسيكي من خلال تصوره شكل الحياة في مجتمع بلا دولة _حالة الطبيعة الاولى وحالة حرب الكل ضد الكل_ وهو ما اجبر الافراد على الدخول في عقد يضحون فيه بجزء من حريتهم من اجل قيام كيان ذا سيادة يستحيل بدونه حفظ النظام، فالدولة هي الوسيلة المثلى لتجاوز حالة الفوضى ودخول في مجتمع مدني منظم وامن.

رابعا: طبيعة السلطة السياسية:

إن امتلاك الدولة لمشروعية وجودها، يكسبها سلطة سياسية كما ان غايتها ترشح سلطتها، إذ لا وجود للدولة بدون وجود سلطة منظمة ودائمة تحكم الناس وتسير شؤونهم الخاصة، فما

(19) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، مرجع سابق، ص52.
(20) المرجع نفسه ، ص54

هي الاليات التي تمارس بها الدولة سلطتها؟ وما هي المقومات التي يلزم توفرها في الحاكم من اجل ضمان استمرار سلطتها السياسية؟

تباينت طرق واساليب تحديد السلطة او تعريفها فهي وظيفة او حق لشخص ما أو مجموعة من الاشخاص في اتخاذ قرارات بعينها او اصدار اوامر للآخرين بشأن مسألة او موضوع ما، او هي علاقة شرعية بين اثنين، وعلى اساس هذه الشرعية يحق للآمر ان يصدر الامر ولابد للتابع من الاذعان والطاعة والتنفيذ[21] فما طبيعة السلطة السياسية؟ أهي ديمقراطية تنبع من القوة، ام استبداديه تنبع من الحق؟ بمثل الاتجاه الاول ميكافيللي، اما الاتجاه الثاني يمثله مونتسيكو.

1-نيقولا ميكافيللي (1469 -1597) Niccolo Machiavelli

يعد أول محلل سياسي حديث للقوة وقد سعى في كتابه (الأمير)، الى تقديم نصائح للحاكم ليسترشد بها في الحكم، فالقوة عنده هي اساس الشريعة السياسية، وعلى الحاكم ان يكون مهتم بتعليم فن الحكم، وان يعرف كيفية التعامل مع الافراد في الوصول الى الحكم، وكيفية التعامل مع النفس البشرية، فالسلطة لكي تحقق السيطرة لابد لها من ان تقوم على القوة على الخوف.

(21) اسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دراسة في النظريات والمذاهب والنظم، الاسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1995م، ص148.

إن سلطة الحاكم عليها ان تركز على ضرورة انقاذ المجتمع من الفوضى والفساد، لان ضعف الحاكم يؤدي الى عدم الاستقرار[22] هو ان الطابع المميز للفلسفة السياسية عنده ميكافللي هو تأكيده على ان الحاكم المستبد يستطيع الحفاظ على قوة دولته وتركيزه على الاصلاح الاجتماعي الذي تحقق فيه قوة الدولة، فلابد من استخدام القوه والعنف، من اجل المحافظة عليه ان لم يجد الاقناع نفعا، يقول ميكافللي (انه على الامير ان يجعل نفسه مهابا بطريقة تجعله ان لم يحصل على الحب، فإنه يتجنب الكراهية على اي حال، ذلك لان المهابة وعدم الكراهية من الممكن ان يجتمعا معا[23]

وينطلق من منظورات الطبيعة الانسانية شريرة فلا مجال للأخلاق في السياسة، فالحاكم لكي يحافظ على السلطة عليه ان يكون قوي ومخادع وماكر وان يظهر الاخلاق النبيلة وان يستخدم كل الطرق من اجل غايته، فالغاية تبرر الوسيلة نظرة براجماتية واقعية نفعية، فالسلطة والدولة وجهان لعملة واحدة، فلا وجود لدوله عنده دون سلطة قوية تمارس نظاما من السيطرة والهيمنة متخذ بذلك صور عدة منها صورة العنف تارة، وصورة القانون تارة اخرى، فالقوة عنده هي الحق ولما كانت القوة كلها متركزة في شخص الحاكم صاحب السلطة في الدولة كان له مطلق الارادة ولا يجد من سلطانه شيء، ولكن استمرار الحاكم قائم على القوة التي تربط بين الدولة والاخلاق فغاية الدولة تتحقق في فضيلة العدالة، التي تؤدي الى الاستقرار وانعدام

(22) مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، 2007، بيروت لبنان، ص25.
(23) نيقولا ميكافللي، الامير، ترجمة اكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر، د ط، 2000، القاهرة، ص87.

التصادم بين البشر والفوضى وعدم انتهاك الكرامة الانسانية، فدولة القوة لابد ان تكون مؤسسة تنتظم فيها وتشكل ديناميكيات السياسة بما فيها من وحدات مادية وبشرية لتجتمع في مؤسسات قانونية ذات حق وواجب لان القانون هو الدولة ووجهتها، كما ان الدولة وطيد الاركان لا يمكن ان تقوم بنائها على القوة وحدها لابد لها من عامل قانوني واخلاقي، لان طاعة الدولة قد تفرضها القوة وتحققها، ولكن الولاء لن يتأثر الا اذا احس المواطن ان النظام لا يوجد الا ما يعتبره الناس عدلا، ومن ثم لابد من الربط بين الاخلاق والقانون والقوة في الدولة حتى يطيعها الافراد عن رغبة لا عن رهبة.

2-مونتسكيو Montesquieu |(1686 – 1716م):

يمكننا أن نستقي تصوره عن السلطة السياسية من كتابه (روح القوانين The spirit of the laws) تكلم فيه عن انواع نظم الحكم السياسي فقد حدد هذه الانظمة، في ثلاثة أنظم سياسية كبرى، النظام الملكي ينتقل فيه الحكم عن طريق الوراثة بين افراد الطبقة الحاكمة، النظام الديكتاتوري وهو الذي تأسس على نظام الفرد الواحد وغالبا يكون اساس السلطة العنف والترهيب، النظام الجمهوري وهو الذي يبني على نظام حكم الشعب نفسه بنفسه وهو افضلها عنده، والغاية منه تحقيق الحرية للإنسان وضمان وحماية حقوقه، لابد من احداث توازن بين السلطات في نظام الحكم الجمهوري فهو يقر الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[24] هذه الفصل ليس قطعيا بل هناك علاقه متبادلة بينهما هي علاقة المراقبة

[24] بارون دي مونتسكيو، روح القوانين، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، دار المعارف، 1953، ص585- 590

المتبادلة، فصل السلطات ألية لتجاوز الشطط في استعمال السلطة، وبما ان دولة الحق والقانون تؤدي الى ممارسة معقلنة للسلطة، فإنه لا يجب ان تجتمع هذه السلطات في يد شخص واحد او هيئة واحدة، فالسلطة لا تحدها الا السلطة عن طريق المراقبة المتبادلة، فمفهوم الدولة عند (مونتسكيو) يمثل تجسيد لممارسه عليا للسلطات تنظيم المجال العمومي بين الافراد والجماعات من خلال مؤسسات توزع السلطة بين مختلف الجماعات حفاظ على النظام وعلى سيادة الحق، وضبط لحدود السلطات المكونة للحكومة في التنظيم السياسي، وعدم تركيز السلطات في يد واحده حتى لا تستبد وتطغى، فالحرية السياسية هي الاساس العقائدي الذي يرتكز عليها مبدأ الفصل بين السلطات، ولا شك ان حماية الدولة من سيطرة السلطة عليها يأتي من مبدأ الفصل بين السلطة والدولة.

خاتمة:

الدولة مؤسسة سياسية قانونية ادارية تنظيمية، وهي الوسيلة التي تنظم سلوك الافراد وتصدر القوانين وتعاقب من يخرج عليها وتفرض النظام على الافراد والجماعات المندرجة تحت ظلها، وهناك من يراها قائمة على منظور اتفاقي تعاقدي، وهناك من يربط غايتها بحماية جميع افرادها ورعاية للاختلاف والحرية اي وجود نظام عام قادر على تنظيم العلاقات بين افراد المجتمع، وبقاء الدولة مرهون بوجود سلطة حاكمة لها شرعية تحظى بقبول لدى المحكومين، ومن هنا ظهرت العديد من النظريات الفلسفية التي تفسر نشأة السلطة في الدولة منها النظريات

البيروقراطية التي تضفي على الحاكم قدسية واجلال يضمن بها وجوده وبقائه ثم جاءت نظريات تعتمد على القوة باعتبارها اساس نشأة السلطة السياسية، ثم ظهرت النظريات التعاقدية التي ترى ان الشعب هو مصدر السلطة في الدولة، وبهذا يتضح ان مفهوم الدولة والسلطة اختراع جاء نتيجة لخوف الانسان وبحثه عن الامن والحرية والاستقرار، وبتطور المفهوم اصبحت سلطة الدولة تعلو فوق كل سلطة، وبما ان السلطة هي قدرة التأثير فعليا على الاشخاص والاشياء مستعينة بسلسلة من الوسائل تمتد من الاقناع حتى الاكراه، فالسلطة سياسية هي سلطة الدولة التي تمارس عن طريق الذين يمثلونها، وهي حجر الاساس بالنسبة للدولة وما يتواجد بها من مؤسسات ومن دون وجودها لا توجد دولة، فهي القوة التي تخدم الفكرة التي نشأت من اجلها الدولة باعتبارها كيان قانوني واداري قائم على مؤسسات وظيفية مهمتها رعاية وادارة مصالح مواطنيها في الداخل وتنظيم علاقاتهم بالخارج، في حين ان السلطة هي القوة المدبرة لهذه العملية الا انا طبيعة وشكل السلطة تختلف حسب طبيعة نظام الحكم، ولا شك ان من اهم وسائل حماية الدولة من سيطرة السلطة عليها يأتي من مبدأ الفصل بين السلطة والدولة امر مبرر من الناحية المنطقية والقانونية، حتى لا تطغى السلطة فتبتلع الدولة وتتحول من دولة دستورية الى دولة استبدادية تتحكم في ألية عملها واهدافها عبر مؤسساتها قوى اجتماعية تعمل على تحقيق مصالح طبقية او حزبية او قبلية او وظائفية محددة، دولة الحق هي عملية بناء وايداع دائم للحرية، لقد اوجد المجتمع جهاز الدولة استجابة لمجموعة من الحاجيات، وتحقيقا للكثير من الغايات وعلى رأسها الحفاظ على الامن وممارسة الحريات الفردية والجماعية وللتصدي للأخطار الخارجية

ومن هنا جاءت فكرة الدولة وقامت مشروعيتها ويدور معظم الفكر السياسي بالنسبة للدولة ونشأتها حول السلطة السياسية وباكتمالها يكتمل بناء الدولة.

قائمة المراجع:

1- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف القاهرة، خ ح ، بدون تاريخ،

2- احمد عبد الحفيظ، الدولة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مصر، بدون ت .

3- إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دراسات في النظريات والمذاهب والنظم الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م.

4- باروت دي مونتسكيو، روح القوانين، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة دار المعارف، 1953.

5- باروخ سبينوزا، رسالة في السياسة.

6- سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية، ديوان مطبوعات الجزائر، 2013، ط12.

7- عبد الرحمن بدوي، افلاطون، مكتبة النهضة المصرية، ط4، 1958.

8- عبد المنعم خنفر، المعجم الفلسفي، الدار الشرقية، القاهرة، 1995م.

9- عبد الوهاب الكيالي، كامل زهير، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1994.

10- عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، ط، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

11-فضل اسماعيل محمد، الاصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، مصر، ط1، بستان المعرفة، 2001.

12-محمد مختار جمعة، العلوم السياسية وقضايا السياسة والمجتمع، ط4، 2004.

13-مصطفى خشيم، موسوعة علم السياسة، دار الجماهيرية،

14-مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط1، ليبيا، دار الكتب الوطنية، 2007.

15-نيقولا ميكافيللي، الامير، ترجمة اكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، د، ط، القاهرة ، 2000.

16-وولتد ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984.

17-يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، مصر، دار المعارف، ط4، 1966.

18-يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط5، بدون تاريخ.